E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/7(Part IV)
12 March 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

مقترح لإنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي

موجز

تتضمن هذه الوثيقة اقتراحاً بإنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي، عملاً بولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تشجيع سياسات وبرامج التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة. وتتناول هذه الوثيقة بتحليل مقتضب الوضع الحالي للتكامل الاقتصادي والمعرفي في المنطقة العربية، يبيّن دواعي إطلاق مبادرة إقليمية تهدف إلى تشجيع التجارة البينية العربية وإحداث تغييرات هيكلية؛ وتنويع الصادرات؛ وتعزيز التبادل ضمن القطاع الواحد. وتركز أنشطة المركز المقترح على إجراء البحوث، وتحليل السياسات، وبناء القدرات، وتبادل المعارف، وتقديم المشورة.

وقد أُعدّت هذه الوثيقة عملاً بتوصية اللجنة الفنية للإسكوا في اجتماعها الثامن (عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، إذ طلبت إلى الأمانة التنفيذية تقديم اقتراح في الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا بشأن إنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- تحليل الوقائع والاحتياجات الإقليمية	٥-١٠	٣
ثانياً- إنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي	١١-٣٩	٥
ألف- الرؤية والأهداف	١٤-٢٠	٦
باء- الميزة النسبية للمركز	٢١-٢٢	٨
جيم- المستفيدون	٢٣-٢٤	٨
دال- الركائز الأساسية لعمل المركز	٢٥-٣٩	٩
ثالثاً- تنفيذ المشروع وهيكله التنظيمي	٤٠-٤٩	١٢
ألف- الهيئة المنقذة	٤٠	١٢
باء- الشركاء	٤١-٤٢	١٣
جيم- الهيكل التنظيمي	٤٣	١٣
دال- الموظفون	٤٤-٤٥	١٣
هاء- الإبلاغ	٤٦	١٤
واو- استدامة أنشطة المركز وتعبئة الموارد	٤٧-٤٩	١٤

قائمة الأشكال

١-	رؤية المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي وأهدافه	٦
٢-	ركائز المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي	٩
٣-	الهيكل التنظيمي المقترح للمركز	١٣

مقدمـة

١- فكرة إنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي مستمدة من ولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية من خلال تعميق التكامل بين اقتصاداتها. وانسجاماً مع النتائج والإعلانات التي خلصت إليها القمم الاقتصادية العربية الثلاث السابقة (الرياض، ٢٠١٣؛ شرم الشيخ، ٢٠١١؛ الكويت، ٢٠٠٩)، ولا سيما تلك المتصلة بالتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي بحلول عام ٢٠١٥، تكثف الإسكوا جهودها لتشجيع السياسات والبرامج التي تعزز التعاون والتكامل على المستوى الاقتصادي في المنطقة، وذلك تحقيقاً لأهم أهدافها.

٢- وتمثل أمام المنطقة العربية اليوم تحديات جسيمة، تعجز الدول العربية عن مواجهتها منفردة، فتحدّ من مكاسب التجارة البينية والدولية. وقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة لتعزيز التنمية الاقتصادية والأمن البشري، ولتمكين البلدان من مواجهة تحديات العولمة. وفي هذا السياق، يبدو إطلاق مبادرة إقليمية للنهوض بالتجارة، وإحداث تحولات هيكلية، وتنويع الصادرات، وتشجيع التبادل داخل القطاع الواحد، فرصة آن أوانها.

٣- وتركز هذه الوثيقة على أبرز القضايا والاحتياجات الإقليمية التي تسوِّغ إنشاء المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي، وتحدد النقاط ذات الاهتمام المشترك للدول العربية، وأوجه التعاون المحتملة في ما بينها. وتقترح سبلاً لتنظيم المركز وطبيعة الأنشطة التي يمكن أن يتولاها، كما تحدد عدداً من الشركاء المحتملين.

٤- وسيستفيد المركز من الجهود التي تبذلها الإسكوا ومن عملها في دعم الدول الأعضاء في التفاوض على الاتفاقات التجارية دون الإقليمية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف وفي تنفيذها، كما سيستفيد من الفرص التجارية المتزايدة. وسيستفيد أيضاً من خبرة الإسكوا في إجراء البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي من خلال تيسير التجارة، وما يتصل بذلك من قضايا النقل واللوجستيات. وقد وُضع هذا التصوّر بناءً على طلبات الدول الأعضاء المتواصلة في هذا المجال، لا سيما وأن المركز سيساهم في تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية، وعملاً بتوصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن الذي عقد في عمّان من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. والجدير بالذكر أن لجاناً إقليمية أخرى كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشأت مراكز مماثلة حققت نجاحاً كبيراً.

أولاً- تحليل الوقائع والاحتياجات الإقليمية

٥- أطلقت منذ الخمسينات من القرن الماضي مجموعة من المبادرات، هدفت إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. غير أن هذه المبادرات لم تؤتِ النتائج المتوقعة لأسباب عدة اقتصادية وسياسية. وفي معظم الأحوال، كانت مبادرات مجتزأة، توقف العديد منها عند المراحل الأولى، حيث تم التركيز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمار، وبعض المشاريع المشتركة لتمويل التنمية، وإهمال المؤسسات عبر الوطنية التي توجه عملية التكامل وتعززها.

٦- وفي هذا الإطار، تبرز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مشروعاً هاماً ضمن مساعي التكامل العربي[١]. وهذا المشروع، الذي اطلق بموجب اتفاق بين الدول العربية في عام ١٩٩٧، يتناول مواضيع عديدة كالرسوم الجمركية، وإلغاء الحواجز غير الجمركية، وتبادل المعلومات والبيانات التجارية، والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً. كما أطلقت مبادرات دون إقليمية للتكامل التجاري، أهمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعتبر أنجح محاولة في مجال التكامل الاقتصادي العربي، على الرغم من التحديات التي واجهته منذ إنشائه في عام ١٩٨١. وأنشئ اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩[٢]، بهدف تعزيز حركة السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء وتحريرها بشكل تدريجي. وبالرغم من تخفيض التعريفات الجمركية، لا تزال بعض الحواجز غير الجمركية تعوق التنفيذ الكامل. وأخيراً، وُقعت إتفاقية أغادير[٣] في عام ٢٠٠٤ بهدف تعزيز العلاقات بين البلدان العربية التي وقعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التكامل الإقليمي في جنوب البحر المتوسط وشرقه. وعلى الرغم من نجاح عدد من مبادرات التعاون، لم يتحسن مستوى التبادل التجاري بين البلدان الأطراف في اتفاقية أغادير، وذلك لأسباب عدة كارتفاع تكاليف النقل، وتشعب التدابير التجارية غير الجمركية، وانخفاض مستوى التكامل التجاري.

٧- ولدى مقارنة تجربة المنطقة العربية في التكامل الاقتصادي بتجارب مناطق أخرى، يتبين أن أداءها كان ضعيفاً، ولم تستفد كثيراً من إمكانات التكامل المتاحة لها. ففي التجارة على سبيل المثال، تعتبر المنطقة العربية الأقل تكاملاً بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى، ولم تتجاوز الصادرات البينية فيها ٥,٢ في المائة من مجموع صادرات المنطقة حسب أرقام عام ٢٠١٠. أما نسبة الصادرات البينية بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا فبلغت ٢٤,٨ في المائة في السنة نفسها، مقابل ١٢,٤ في المائة بين بلدان أفريقيا و٦٥ في المائة بين بلدان الاتحاد الأوروبي[٤].

٨- والواقع أن الفارق كبير بين مستوى الإمكانيات المتاحة للتكامل الاقتصادي والمستوى المحقق منها. وتعود على النمو فوائد كبيرة بتوحيد السوق الإقليمية، بحيث تصبح مفتوحة أمام ٣٥٠ مليون شخص تقريباً. وهذا الإجراء وحده يشكل حافزاً بالغ الأهمية للتكامل الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه من خلال تكامل العمليات الصناعية وإزالة جميع الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية). وتفتقر الاقتصادات العربية إلى التنويع، فإيرادات النفط مثلاً بلغت ٨٠ في المائة تقريباً من مجموع إيرادات التصدير في عام ٢٠١٠[٥]، ما يحول دون تطوير سلاسل القيمة في المنطقة وربطها بسلاسل القيمة في العالم. وتضاف إلى هذه الأسباب أسباب غير هيكلية عديدة كالحواجز غير الجمركية، وعدم الالتزام بضوابط الاستثناءات الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وضعف الخدمات اللوجستية. وتفتقر المنطقة العربية إلى البنى الأساسية النوعية التي تربط بين بلدانها، مما يرفع تكاليف النقل، ويضعف القدرة التنافسية، ويحول دون إنشاء سوق إقليمية. ويشكل ضعف شبكات البنى الأساسية والخدمات اللوجستية عائقاً أساسياً أمام تيسير التجارة الإقليمية وتنشيطها.

---

(١) يستند إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١، التي صادقت عليها ١٨ دولة عربية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والسودان، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن، بالإضافة إلى الجزائر التي انضمت إلى الاتفاقية في عام ٢٠٠٩.

(٢) أنشأه رؤساء دول تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.

(٣) يضم الأردن وتونس ومصر والمغرب.

(٤) بيانات مركز التجارة الدولية متاحة على الموقع: www.trademap.org.

(٥) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أبو ظبي، ٢٠١١).

٩- وقد وقعت البلدان العربية عدداً من الاتفاقيات من أجل إزالة القيود على التجارة البينية، لكنها غالباً ما كانت تنضم إليها وهي غير مستعدة، أي دون الانطلاق من تحليلات ودراسات لحواجز التجارة البينية وكيفية التعامل معها. فإنشاء اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠١٥ مثلاً يطرح عدداً من القضايا التي ينبغي معالجتها، أهمها قضية الموازنة بين أحكام اتفاقيات التجارة التفضيلية المعقودة بين بعض البلدان العربية وبلدان أخرى غير عربية وبين مستلزمات هذا الاتحاد. ومن القضايا الهامة الأخرى كيفية التعويض على البلدان خسائرها من إيرادات الرسوم الجمركية. وينبغي تعديل بعض الاتفاقيات الإقليمية بحيث يسهل تفسيرها وتطبيقها، وهذا مجال آخر يتطلب المزيد من الجهود والمشورة وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي.

١٠- ولا بد في هذا الإطار من إنشاء منبر إقليمي يُعنى بتسريع تنفيذ بنود برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، على نحو يراعي احتياجات المنطقة وخصائصها، ويتيح الاستفادة من تجارب المناطق الأخرى.

ثانياً- إنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي

١١- من المتوقع أن تحقق البلدان الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي والاستدامة في النمو من تيسير التجارة، واعتماد السياسات الاقتصادية الفعالة، والتكامل بين القطاعات. وبين التكامل الإقليمي والركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، ولا سيما البنى الأساسية، والتصنيع، والزراعة، والاستثمار، والتجارة علاقة متشعبة. وإذا كان تطوير البنى الأساسية عنصراً أساسياً للتكامل الإقليمي، يؤمن وسائل الترابط المادي، فهو يؤدي من منظور إقليمي، إلى تخفيض التكاليف من خلال وفورات الحجم، ولا سيما في قطاع الطاقة. وتظهر حاجة البلدان العربية إلى التعاون في عدد من المشاريع الإقليمية من خلال ضخامة التحديات ذات البعد الإقليمي، التي تتطلب حلولاً جماعية لا تتيسر على المستوى الفردي. فمن خلال التعاون بين البلدان العربية تخف الأعباء عن كل منها وتتوزّع على الجميع، ولا سيما أعباء تطوير البنى الأساسية. وتستطيع البلدان، بمساندة الإسكوا، تحقيق الإنصاف والدمج الاجتماعي من خلال اعتماد نهج الحق في التنمية.

١٢- وتسعى الإسكوا ، منذ إنشائها، إلى تعزيز التكامل الإقليمي ودعمه. وتصبّ برامجها المختلفة في هذه الغاية، وخصوصاً البرامج التي تتولى تنفيذها شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة التي تُعنى بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. ويسعى قسم التكامل الإقليمي التابع لهذه الشعبة إلى تحسين عمليات التكامل الاقتصادي والمالي داخل حدود المنطقة وخارجها، وإلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال إشراك الاقتصادات الإقليمية في سلاسل الإمداد العالمية. وقد ساعد القسم البلدان الأعضاء في تنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية والمالية الإقليمية والمتعددة الأطراف، لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف لتصبح من الجهات الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

١٣- وقد تركز عمل الإسكوا في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي حتى اليوم في خمسة مجالات أساسية: (أ) إجراء البحوث الفنية؛ (ب) التوعية بسياسات التكامل؛ (ج) بناء القدرات؛ (د) تقديم المساعدة الفنية أو خدمات الدعم للبلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛ (هـ) مراقبة الجودة. وتسعى الإسكوا، في هذه المجالات الخمسة، إلى التركيز على الاختصاصات التي تتمتع فيها بميزة نسبية من خلال إنشاء المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي. وسيساهم المركز في تسريع التكامل الاقتصادي العربي، وتبيان إمكانات بناء الشراكات العربية على المستويين العالمي والإقليمي، وفيما بين بلدان الجنوب، بهدف تسريع عملية التكامل الإقليمي.

ألف- الرؤية والأهداف

١٤- سيعمل المركز على تحقيق التكامل الإقليمي من خلال السياسات والبرامج التي تعزز التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي في المنطقة العربية. وسيسعى إلى تفعيل دور البلدان العربية في مجال التجارة العالمية من خلال دعم الإصلاحات التجارية، والتغييرات الهيكلية في مجال الصادرات، ومن خلال مساعدة البلدان العربية على تحقيق نمو مستدام وشامل. وسيجري المركز أبحاث وتحليلات للسياسات في القضايا التجارية، والقضايا الأخرى التي تهم أكثر من قطاع، وسيقدم خدمات استشارية وخدمات بناء القدرات للحكومات العربية والمؤسسات الإقليمية المشاركة في عملية التكامل الإقليمي، ويؤمن منبراً لتبادل المعارف.

١٥- وسيسعى المركز إلى الاستفادة من التكتلات دون الإقليمية على غرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول الأطراف في اتفاقية أغادير، واتحاد المغرب العربي. وسيؤدي هذا التوجه إلى وفورات الحجم نتيجة لتوفير القدرة على تقديم الخدمات إلى الهيئات التجارية التي تتألف منها هذه التكتلات. وسيكون للمشاريع التي ينفذها المركز بعد إقليمي، وستلبي الاحتياجات الإقليمية وتلك الخاصة بكل بلد. وستتصَمّم بشكل مدروس لتجنّب الازدواجية وللاستفادة من التجارب الوطنية.

الشكل ١- رؤية المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي وأهدافه

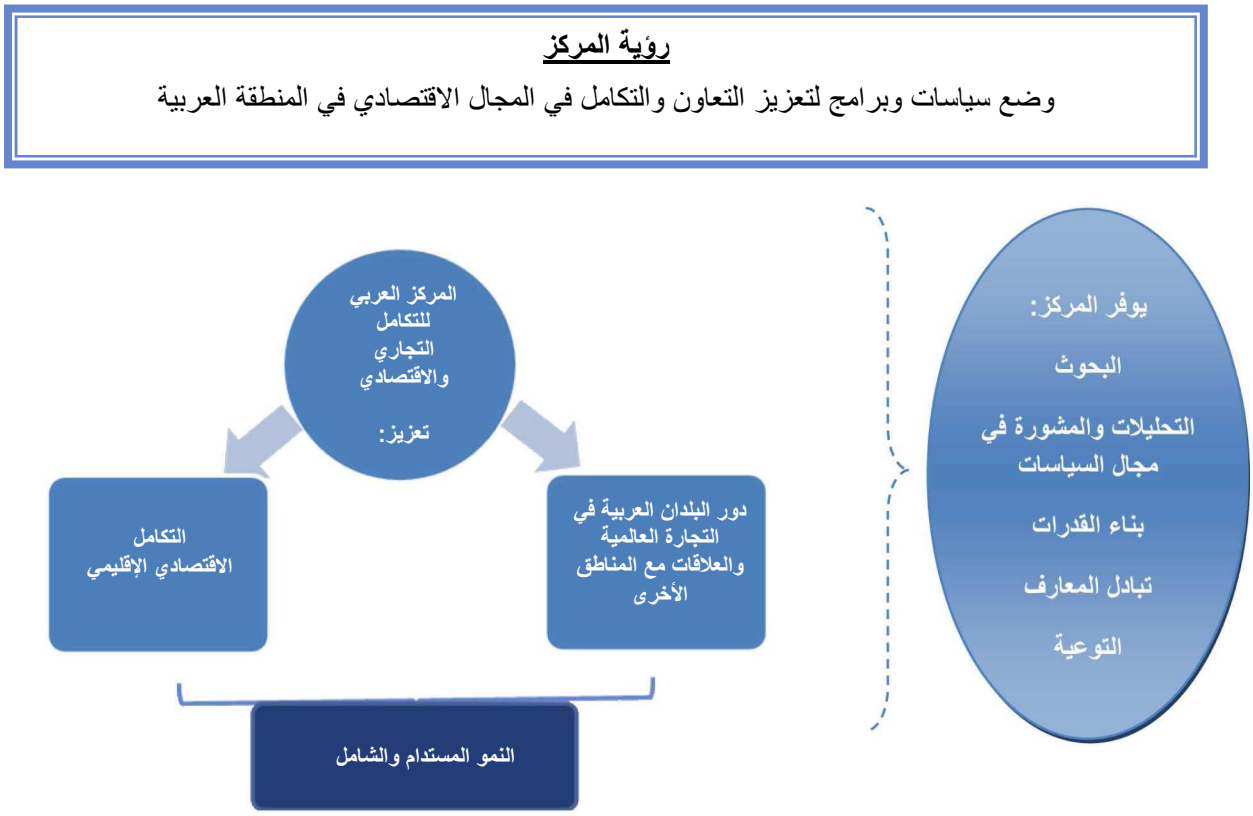

١٦- الهدف الرئيسي من إنشاء المركز هو تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للحكومات في المنطقة العربية، وتمكينها من وضع سياسات اقتصادية سليمة في مجالات التجارة، والنقل، والبنى الأساسية، والقدرة التنافسية،

والتنويع، والقدرات الإنتاجية، ومن المشاركة بفعالية في التجارة الإقليمية والدولية. ولكي يحقق النمو الاقتصادي الآثار الإنمائية المطلوبة على المدى الطويل، لا بد من توفر مجموعة من العوامل منها تعزيز الحركة التجارية في البلدان العربية. وسيسّهل المركز على الحكومات، والجهات المعنية في القطاع الخاص، والشركاء، وغيرهم من العاملين في مجال التنمية، الوصول إلى المعلومات بالسرعة والفعالية المطلوبة، ويدعم مشاركة الجميع في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

١٧- وستساهم برامج المركز وأنشطته في مساعدة البلدان العربية على تحسين دمج التجارة في استراتيجياتها الإنمائية من خلال الإجراءات التالية: (أ) تحديد سياسات التنويع وإنشاء سلاسل الإمداد لأغراض التصدير؛ (ب) تحسين مهارات المفاوضين العرب لإجراء دراسات تحليل الأثر والاستفادة منها في تحقيق نتائج إيجابية على صعيد التجارة؛ (ج) تحسين قدرات الكيانات دون الإقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي لاستيفاء المتطلبات القانونية والإدارية اللازمة والامتثال لقواعد التجارة العالمية؛ (د) إدراج عدد من القضايا العامة كالمساواة بين الجنسين والقضايا البيئية في السياسة التجارية.

١٨- وسيركز المركز على إجراء بحوث حول العلاقة بين مختلف أبعاد التحوّل الاقتصادي، ولا سيما التجارة، والاستثمار، والنقل، والبنية الأساسية، والتصنيع، والأمن الغذائي، والزراعة في سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي. وستساهم البحوث والتحليلات في بلورة المبادئ الأساسية التي سيرتكز عليها برنامج التكامل الإقليمي، وفي تحديد الخيارات على صعيد السياسة العامة. ويتطلب تطوير الصناعة والبنى الأساسية في المنطقة العربية توسيع السوق الإقليمية وتفعيل التعاون بين البلدان. لذلك، سينفذ المركز مجموعة من الأنشطة لوضع مقاييس كمية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، تكون بمثابة نقاط مرجعية مصممة على نحو يراعي خصائص المنطقة، للمساعدة في قياس الأداء في مختلف أوجه التكامل الاقتصادي. ومن هذه المقاييس دليل التكامل العربي الذي سيساعد البلدان العربية والجهات المعنية المنضمة إلى اتفاقيات/اتحادات اقتصادية إقليمية في تحليل أدائها في مختلف مجالات التكامل الاقتصادي.

١٩- وفي إطار الهدف الرئيسي المتعلق بتحسين قدرات الحكومات العربية على تنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، سيكون للمركز نشاط على عدة أصعدة منها:

(أ) استعراض وتقييم وتنفيذ مشاريع على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة، والطاقة، والنقل، والبنى الأساسية، وخطوط الأنابيب، والأمن الغذائي، والمياه، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ب) دعم تيسير التجارة وإصلاح النظام الجمركي؛

(ج) دعم قدرات جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، على تنفيذ الأنشطة الهادفة إلى تعميق التكامل الإقليمي (على غرار إزالة الحواجز غير الجمركية من أجل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو للاتحاد الجمركي العربي)؛

(د) إجراء إصلاحات تجارية بإزالة التدابير غير الجمركية والحواجز الفنية، وتحسين قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على دعم التجارة لتعزيز برامج التكامل التجاري الإقليمي؛

(هـ) الدعوة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في المنطقة باعتبارها من الركائز الأساسية للتكامل الإقليمي واستقرار الاقتصاد الكلي.

٢٠- ويستفيد المركز من خبرة الإسكوا العريقة في هذا المجال، وسيتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للاستفادة من خبرتها في مجالي الإصلاح التجاري والتكامل الإقليمي.

باء- الميزة النسبية للمركز

٢١- الدور الأساسي للمركز هو تعزيز التكامل الإقليمي الاقتصادي من خلال التجارة، وتكامل القطاعات، والتكامل المالي، واتساق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية. وسيستفيد المركز من ولاية الإسكوا للعمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيتناول المركز في برامجه التحديات التي تواجه الدول العربية في سعيها إلى التوفيق بين المصالح الوطنية وعضويتها في الاتفاقيات/الاتحادات التجارية الإقليمية، وسيلتزم بالعمل على الأوجه الإقليمية للسياسات الاقتصادية.

٢٢- وسيجمع المركز خبرات متعددة وسيتعاون مع اختصاصيين يملكون خبرة واسعة في مجالات التكامل الاقتصادي، والسياسات التجارية، وتيسير التجارة، واللوجستيات، وسلاسل الإمداد للتصدير، والقدرة التنافسية، وتنويع الإنتاج، والبنى الأساسية، والتكامل المالي، والتقارب الاقتصادي الكلي. وعمله على الصعيد الإقليمي سيزيد من فعاليته ويميزه عن البرامج أو المؤسسات الأخرى الناشطة في المجال نفسه. وبما أن المركز هو جزء من الإسكوا، سيلتزم ببرنامج عمل محدد فترته سنتان. إلا أنه سيتمتع بهامش من المرونة لتناول تحديات معينة من خلال تنفيذ أنشطة ممولة من خارج الميزانية.

جيم- المستفيدون

٢٣- تستهدف أنشطة المركز مجموعة كبيرة من الكيانات العامة والخاصة في المنطقة العربية. وسيعتمد نهجاً شاملاً في صنع السياسات في التوافق على القضايا الكبرى التي تهم عملية التكامل الإقليمي العربي؛ وسيسعى إلى تعزيز موقعه كمركز تميّزٍ ومرجعٍ موثوق على الصعيد الإقليمي. ولا بد من دعم أنشطة المركز من خلال مشاركة جميع الجهات المعنية في المنطقة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستتحسن فعاليته كلما تعزز التوافق بين الجهات المعنية وزادت مشاركتها في جميع مراحل عمله، اعتباراً من مرحلة تحديد المفاهيم وحتى نشر المعلومات والآراء الاستشارية.

٢٤- وسيعمل المركز على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال إعداد أنشطة لبناء القدرات للبلدان العربية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير. ومن المستفيدين على المستوى الوطني وزارات التجارة، والاقتصاد، والمالية، والزراعة، والسياحة، والنقل والبنى الأساسية. ويشمل المستفيدون المحتملون أيضاً الأجهزة الوطنية المتخصصة كالجمارك، ووكالات ائتمان التصدير، والمصارف المركزية، بالإضافة إلى الجمعيات التجارية، وغرف التجارة، وجمعيات المصدرين، وجمعيات أصحاب العمل ورواد الأعمال، والاتحادات التجارية.

دال- الركائز الأساسية لعمل المركز

٢٥- يركز المركز في المرحلة الأولى من عمله على مساعدة البلدان العربية والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي محرك عملية التكامل، على الإسراع في الإصلاحات التجارية. وبعد أن يوطد المركز مكانته في المنطقة وخارجها ويبني عدداً من الشراكات وعلاقات التعاون سيصبح مستعداً للبدء بالمرحلة الثانية، فيوسع نطاق عمله بالتنسيق مع المستفيدين منه ومع الجهات المانحة المحتملة.

٢٦- ويقوم عمل المركز على أربع ركائز هي: (أ) إجراء تحليلات تجارية؛ (ب) توفير البنية الأساسية واللوجستيات التجارية؛ (ج) تحسين القدرات الإنتاجية وسلاسل الإمداد الإقليمية؛ (د) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق التطور المالي في المنطقة. وسيتناول التحليل أوجه الترابط بين هذه المجالات من وجهة التكامل الإقليمي.

الشكل ٢- ركائز المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي

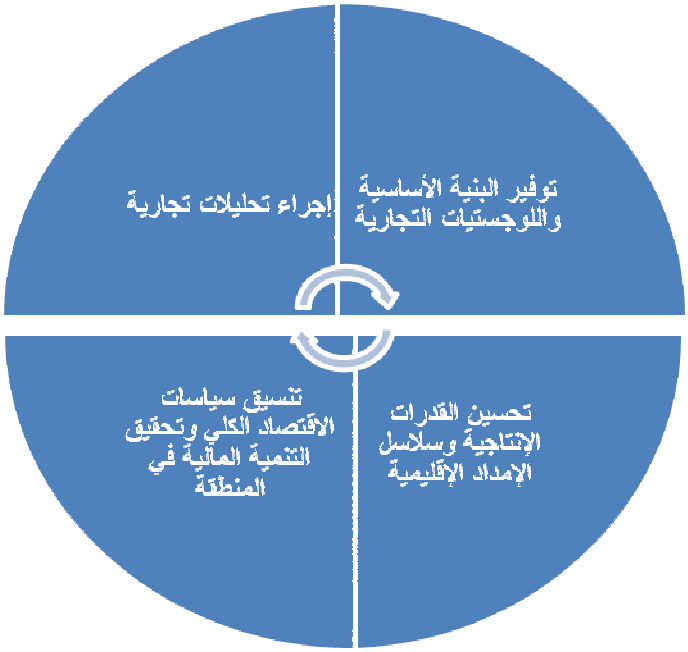

١- الركيزة ١: إجراء تحليلات تجارية

٢٧- الهدف الرئيسي من هذه التحليلات هو بناء قدرات الحكومات العربية على وضع سياسات تجارية سليمة وتنفيذها، والمشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وسيشارك المركز أيضاً في تحسين نوعية المعلومات والبيانات التجارية وتعميمها واستخدامها بين البلدان العربية.

٢٨- وسيعمل المركز على تمكين البلدان العربية من المبادرة إلى تحديد برامجها التجارية الخاصة بدلاً من التزام موقع رد الفعل إزاء برامج مفروضة من الخارج. وسيركز على دعم واستكمال جهود جامعة الدول العربية في تعزيز التجارة البينية العربية وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية. وسيدعم المركز الدول

الأعضاء والمنظمات الإقليمية في دمج قضايا التجارة في استراتيجياتها الإنمائية، ولا سيما من خلال الإجراءات التالية:

(أ) وضع سياسات لتنويع الإنتاج، وبناء القدرات في مجال إمدادات التصدير، والتكيف مع آثار تحرير التجارة على الاقتصاد؛

(ب) تحسين مهارات المفاوضين العرب في إجراء دراسات تحليل الأثر والاستفادة منها في تحقيق نتائج تجارية إيجابية؛

(ج) تحسين القدرات التنظيمية للدول الأعضاء لاستيفاء المعايير القانونية والإدارية المطلوبة والامتثال لقواعد التجارة العالمية والاستفادة من مرونتها.

٢٩- وسيعمل المركز، ضمن هذه الركيزة، على إنفاذ أدوات لمراقبة التجارة منها:

(أ) تحديد المجالات ذات الميزة النسبية على الصعيد الوطني؛

(ب) تحديد أهم الحواجز التجارية وتقدير قيمة الخسارة الإجمالية في إيرادات كل بلد من جراء هذه الحواجز؛

(ج) توعية الجهات الفاعلة الأساسية في كل بلد بالآثار المترتبة على الحواجز التجارية؛

(د) وضع تدابير واستراتيجيات للتعامل مع الحواجز التجارية؛

(ه) تحديد الحوافز الملائمة لكل بلد والهادفة إلى تشجيع التجارة على المستوى الإقليمي.

٢- الركيزة ٢: توفير البنية الأساسية واللوجستيات التجارية

٣٠- بذل العديد من البلدان العربية جهوداً حثيثة في الماضي بهدف بناء اقتصادات تملك القدرة التنافسية وتعزيز التجارة البينية. لكنّ هذه الجهود كانت دوماً تصطدم بضعف في البنى الأساسية، ولا سيما الطاقة، والنقل، والاتصالات، يترتب عليه مزيد من التكاليف في عمليات الإنتاج والمعاملات التجارية. لذلك، على الدول العربية الراغبة في تحديث اقتصاداتها أن تستثمر في إنشاء بنى أساسية جديدة وأن تحسن، في الوقت نفسه، البنى القائمة. وهذا الاستثمار هو ضرورة لدعم النمو الاقتصادي، وتأمين خدمات من النوعية الجيدة للمواطنين، وتوليد فرص العمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد التنافسية، وتسهيل إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ومن هذا المنطلق، يجب إعطاء الأولوية لتطوير البنى الأساسية، على المستويين الوطني والإقليمي. والعمل بنهج إقليمي من أجل هذه الغاية يساهم في خفض تكاليف المعاملات، وتطوير الأسواق الإقليمية، وتعزيز القدرة التنافسية في مجالي الإنتاج والتصدير. وتخفيف الأعباء التنظيمية التي تواجه الصناعات العربية من خلال مواءمة سياساتها والحد من السياسات المحلية غير المؤاتية، وفي تحسين التجارة داخل المنطقة العربية وخارجها، وتنويع الاقتصادات.

٣١- ويجري التركيز في هذا الإطار على تطوير البنى الأساسية وتوسيع نطاق التبادل التجاري من خلال تحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق. وتهدف الأنشطة التي ستنفذ إلى إنشاء قاعدة من المعارف والممارسات الجيدة في مجال البنى الأساسية وتدابير تيسير التجارة التي ينبغي أن تتخذها الدول، والمؤسسات الإقليمية، والجهات المعنية الأخرى. وستشمل أنشطة المركز على هذا الصعيد ما يلي:

(أ) تقييم نوعية البنى الأساسية الحالية والتكاليف المترتبة عليها، وتأثيرها على نمو المبادلات التجارية في المنطقة؛

(ب) تقييم الاستثمارات المطلوبة في البنى الأساسية اللازمة للتجارة للارتقاء إلى مستوى البلدان العربية ذات الأداء الجيد؛

(ج) تحليل مشاريع البنية الأساسية العابرة للحدود بما في ذلك تحديدها، وإعدادها، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها؛

(د) تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستثمارات الحديثة في البنية الأساسية اللازمة للتجارة، مع التركيز على تيسير التجارة.

٣- الركيزة ٣: تحسين القدرات الإنتاجية وسلاسل الإمداد الإقليمية

٣٢- سلاسل الإمداد العالمية هي عنصر أساسي من عناصر التجارة الدولية. وهي الأداة الأساسية التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات في تأمين عناصر الإنتاج الصناعي وتوزيع منتجاتها النهائية. ويعتمد عمل هذه السلاسل على حركة السلع عبر الحدود بحرية وبدون عوائق، وعلى الإجراءات التجارية المبسطة، وعلى تكاليف المعاملات الثابتة والمخفضة. ولا تستوفي مجموعة من الاقتصادات العربية هذه المقوّمات الأساسية، بل هي مثقلة بالإجراءات التنظيمية التي تستغرق الكثير من الوقت. وتفتقر إلى الخبرات والقدرات الفنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي المعايير الدولية والممارسات الجيدة. ويؤدي هذا الوضع عادة إلى استبعاد المشاريع العربية الوطنية والإقليمية عن الأسواق العالمية، أو إلى الحد من فرص مشاركتها فيها، فيتعذر عليها أن تنمو وأن تستفيد من التجارة العالمية.

٣٣- وسيركز المركز في هذا الإطار على تقديم التحليلات القائمة على الأدلة، لمعرفة مدى تأثير نمو الصادرات العربية على زيادة التنوع في الإنتاج وتخفيف الشروط الإجرائية؛ ولتحديد الحواجز الرئيسية التي تواجه البلدان العربية في هذا الإطار؛ والسياسات التي ينبغي اعتمادها للاستفادة من الفرص المتاحة.

٣٤- وستعالج ضمن هذه الركيزة بعض الأسباب الداخلية والخارجية لوضع التجارة الحالي في المنطقة العربية. وستركز الأنشطة على:

(أ) تحسين القدرات الفنية للخبراء الإقليميين والوطنيين لتمكينهم من تحديد الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تعوق التجارة، ومن تحسين العمليات المتصلة بسلاسل الإمداد الدولية والإقليمية؛

(ب) تعزيز قدرات هؤلاء الخبراء في مجال التخطيط لتمكينهم من وضع سياسات واستراتيجيات لتيسير التجارة، ومن اعتماد الأدوات والتكنولوجيات ذات الصلة، بما يتماشى مع المفاوضات الهادفة إلى تيسير التجارة ضمن منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية؛

(ج) إنشاء شبكة إقليمية من الخبراء لمعالجة هذه القضايا ودعم الجهود الطويلة الأجل الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي.

٣٥- وعلى ضوء ما تقدم، سيؤدي المركز دوراً هاماً في تسليط الضوء على الحواجز التي تحد من مشاركة المشاريع العربية في سلاسل القيمة العالمية، وفي تحديد الفرص السانحة للانضمام إليها، كما سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

٤- الركيزة ٤: تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية المالية في المنطقة

٣٦- فكرة التنسيق والتقارب على مستوى الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية هي حصيلة تاريخ طويل من السعي إلى التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، بدأ من خمسينات القرن الماضي. ولا بد لتحقيق هذا التكامل من التوصل إلى تقارب ما في نصيب الفرد من الدخل بين بلدان المنطقة اليوم. لذلك، على الدول الأعضاء اعتماد سياسات متشابهة على مستوى الاقتصاد الكلي لتجنب حدوث اضطرابات اقتصادية في السوق الإقليمية. ويجب أن تنطلق هذه السياسات من مبادئ توجيهية محددة كالنمو المطرد، واستقرار الأسعار، والمحافظة على القدرة على تمويل العجز في الحسابين المالي والجاري، وعلى تمويل الدين الخارجي.

٣٧- وبالرغم من الدعم السياسي الكبير لتسريع عملية التكامل الاقتصادي العربي، لا تزال الجهود الرامية إلى تحقيق تقارب على مستوى الاقتصاد الكلي في المنطقة غير كافية على المدى القصير. ولا بد في هذا الإطار من تكثيف البحوث وتعميقها لزيادة الفائدة منها. وينبغي أن تركز البحوث على المجالات التالية: التوزيع العادل لتكاليف التكامل الإقليمي ومنافعه؛ كيفية التعاطي مع المنافسة غير المتوازنة؛ حماية الصناعات الناشئة؛ أوجه التصلب في سوق العمل وتنقل القوى العاملة؛ عدم اتساق الهياكل الضريبية؛ تحرير الحساب المالي والحساب الجاري؛ عدم الاستقرار في إدارة الاقتصاد الكلي؛ قضايا الحس الوطني والسيادة.

٣٨- ويهدف العمل ضمن هذه الركيزة إلى تحقيق هدفين: تلبية الحاجة إلى إجراء بحوث تجريبية وافية يسترشد بها صانعو السياسات في المنطقة العربية في سعيهم إلى تحقيق النمو والتكامل الإقليمي والتقارب الاقتصادي الكلي؛ وإثراء المخزون المعرفي الحالي وتعزيز فهم عمليتي التكامل الإقليمي والتقارب الاقتصادي الكلي في المنطقة العربية.

٣٩- وفي المرحلة الأولى من عمل المركز، يجب القيام بما يلي:

(أ) إجراء مسح لأطر سياسة الاقتصاد الكلي واستراتيجياتها؛

(ب) تقييم أطر سياسة الاقتصاد الكلي في بلدان عربية مختارة؛

(ج) إجراء دراسات حول وضع التقارب الاقتصادي الكلي في مختلف مجموعات البلدان العربية؛

(د) تنظيم دورات تدريبية للمسؤولين والموظفين الحكوميين في المؤسسات التي تجري أبحاثاً في مجال السياسات الوطنية في موضوع التقارب في سياسات الاقتصاد الكلي.

ثالثاً- تنفيذ المشروع وهيكله التنظيمي

ألف- الهيئة المنفّذة

٤٠- سيكون المركز جزءاً من الإسكوا ومقره بيت الأمم المتحدة في بيروت. وللإسكوا مكانة فريدة تخوّلها قيادة عملية وضع برنامج واستراتيجيات التنمية في المنطقة، لكونها ملتقى يستقطب أصحاب القرار وذوي الخبرة في مختلف أبعاد الاقتصاد والتنمية، وتملك صلاحية عقد الاجتماعات، وتشغل موقعاً مرجعياً للخبرات والمعرفة.

باء- الشركاء

٤١- التوجه الاستراتيجي للمركز هو العمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مع مجموعة متنوعة من الشركاء من داخل المنطقة وخارجها، لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية في تقديم الخدمات.

٤٢- ومن الشركاء المحتملين للمركز: جامعة الدول العربية؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ وصناديق التنمية العربية؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ والمفوضية الأوروبية؛ ومركز البحوث للتنمية الدولية؛ والبنك الدولي؛ وعدد من المؤسسات الأكاديمية.

جيم- الهيكل التنظيمي

٤٣- من المفترض أن يقوم الهيكل التنظيمي للمركز على الركائز الأربع المذكورة. وقد ارتئي أن يتخذ التنظيم الداخلي للمركز الشكل التالي.

الشكل ٣- الهيكل التنظيمي المقترح للمركز

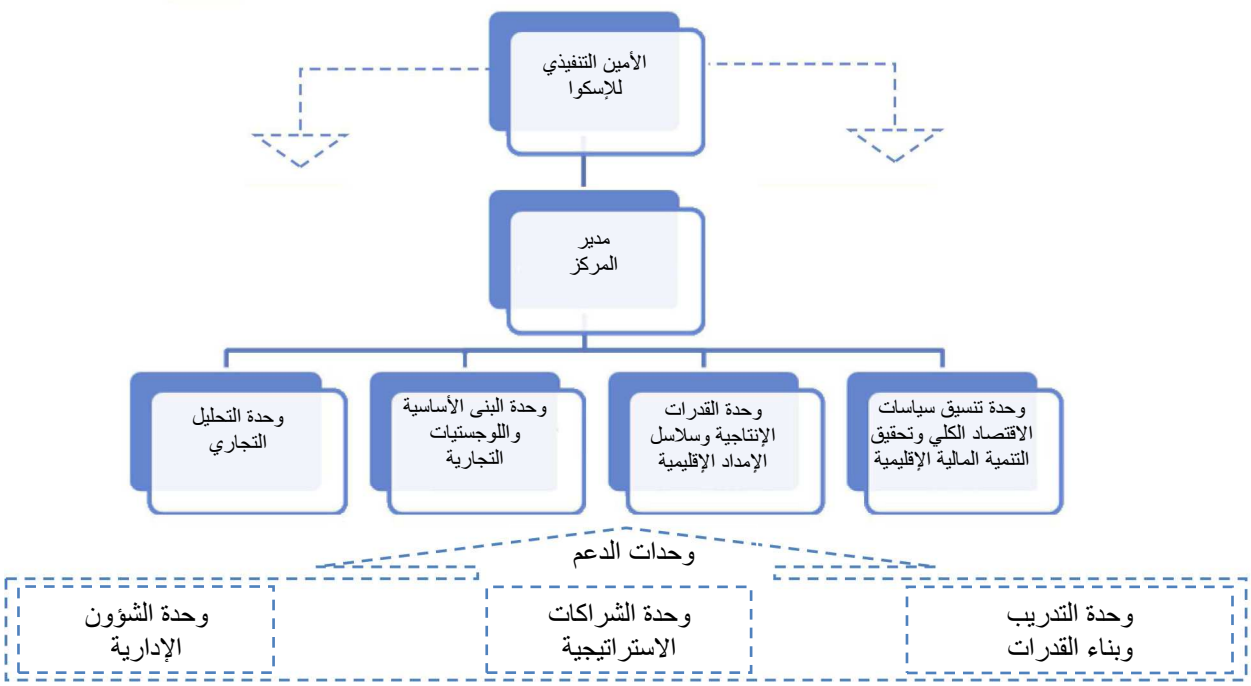

دال- الموظفون

٤٤- من حيث الهيكلية، يُعتبر المركز قسماً من شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. ويدير العمليات اليومية في المركز مدير المركز المسؤول أمام الأمين التنفيذي. ويمكن للأمين التنفيذي أن يفوض أحد كبار الموظفين في الأمانة التنفيذية للإشراف عليه.

٤٥- وتوفر الإسكوا للمركز في المرحلة الأولى من إنشائه الموارد البشرية التالية: ١ ف-٥، استشاري إقليمي في مجال النقل، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ مساعد باحث، ١ مساعد فريق. على أن يصار إلى تعيين موظفين إضافيين عند توفر التمويل من خارج الميزانية. ويستعين المركز، عند الاقتضاء، بخبراء إستشاريين لإجراء الدراسات وتنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية، يجري التعاقد معهم على المستوى المحلي أو الدولي وفقاً للقواعد والإجراءات السارية في الأمم المتحدة.

هاء- الإبلاغ

٤٦- تشكل عمليات الرصد والإبلاغ والتقييم جزءاً من أنشطة المركز اليومية، وذلك بفضل النظم المتبعة في الإسكوا على غرار نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS) للإبلاغ عن تنفيذ الأنشطة، والنظام المتكامل لإدارة المعلومات (IMIS) للتقارير المالية، وسائر الأنظمة الإدارية الداخلية في الإسكوا. ويصدر المركز تقارير كل سنتين يتناول فيها الأنشطة التي نفذها، والنتائج التي حققها باستخدام مؤشرات كمية يمكن قياسها والتحقق منها.

واو- استدامة أنشطة المركز وتعبئة الموارد

٤٧- تتلقى الإسكوا عدداً كبيراً من الطلبات من مختلف بلدان المنطقة، وهذا خير دليل على أهمية عملها على بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية في مجال التجارة. وسيعمل المركز العربي للتكامل التجاري والاقتصادي على ضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة وتقديم الخدمات من دون انقطاع من خلال توجيه الجهود الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي، والبناء على النتائج التي حُقّقت على المستوى دون الإقليمي.

٤٨- وستصمم أنشطته على أساس الموارد المتاحة للإسكوا. ويتوقف التوسّع في الأنشطة على توفر موارد إضافية. وستكون نقطة الانطلاق وضع استراتيجية لحشد الموارد لتشجيع المزيد من الشركاء والجهات المانحة على دعم المركز وأنشطته المشتركة. وستتناول هذه الاستراتيجية عدداً من القضايا كالتمويل المشترك وإنشاء صندوق إئتمان.

٤٩- وسيواصل المركز العمل على زيادة عدد الشركاء وتوسيع نطاق الشراكة، وزيادة دعم البلدان العربية له، وجذب التمويل من الشركات التجارية ومؤسسات البحوث.